البلدان الأقل تقدما بالساحل الإفريقي

الدرس 15 حصيلة التنمية

المدخل: تضم بلدان الساحل الافريقي 9 دول [الرأس الأخضر/ موريطانيا /السنيغال /غمبيا /غينيا بيساو/ مالي / بور كينافاسو /النيجر و التشاد] تنطوي ضمن لجنة مقاومة الجفاف. خاضت منذ الستينات تجربة تنموية.

I. تنمية بشرية محدودة جدا:

- عديد المؤشرات الدالة على ذلك منها:

1) ضعف الدخل الفردي:

- هي من أفقر بلدان العالم لا يتجاوز نصيب البلدان التسعة 1.4% من الناتج الداخلي الخام لفرنسا و يتدني الدخل الفردي عن 750 دولار في السنة.
- ضعف القدرة الشرائية $\frac{1}{4}$ المقدرة الشرائية للفرد في العالم النامي و 5% من معدّل البلدان المتقدمة.
- ارتفاع نسبة الفقر المدقع 47% سنة 2002 .

2) وضع غذائي و صحي صعب:

- ضعف القدرة على الاستجابة للحاجيات الأساسية لسكانها غذائيا تعاني هذه البلدان من تواتر المجاعات الناجمة عن الجفاف و الجراد.
- نقص كمي و نوعي في التغذية يشتمل بين $\frac{1}{10}$ و $\frac{1}{3}$ السكان.
- تفشي الأمراض الوبائية في صفوف الأطفال خاصة بكالملاريا ونقص المناعة والسلّ و يتدني أمل الحياة عند الولادة.

3) انتشار الأمية:

- أضعف مستوى تمدرس في العالم: تفوق نسبة الأمية 80% تهم أساسا جنس الإناث والريفيين أساسا.

<= لكل ذلك فإن مؤشر التنمية البشرية للبلدان التسع الأضعف عالميا و تحتل المراتب الأخيرة سنة 2006.

II. اقتصاد هش:

1) ضعف و تذبذب النمو الاقتصادي:

- نمو اقتصادي متذبذب جدا لتأثر القطاع الفلاحي بتقلبات الأمطار السنوية وهو دون 7% سنويا وهي عتبة الحد الأدنى حسب هيئات أممية لتحسين مستوى العيش و مقاومة الفقر.

2) فلاحة عاجزة عن تحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي:

- الفلاحة أساس اقتصادات بلدان الساحل الافريقي على مستوى التشغيل و تكوين الناتج الداخلي الخام.
- بنية ثنائية تجمع بين الفلاحة التقليدية المهيمنة و الفلاحة العصرية المحدودة. و كلا القطاعين يواجه مشاكل كالعجز عن تحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي و الإضطرار إلى التوريد و كذلك المنافسة في الأسواق العالمية.

3) أنشطة حضرية ضعيفة:

- هيمنة الأنشطة غير المهيكلة بمدن الساحل الافريقي التي توفر $\frac{3}{4}$ مواطن الشغل.
- تلعب الأنشطة غير المهيكلة دور إجتماعيا هاما و لكنها تحرم الدول من موارد مالية لنشاطه خارج الأطر القانونية.
- مجهود التصنيع محدود و ضعيف ارتكز على تحويل المواد الأولية النباتية و المنجمية في إطار وحدات صناعية صغيرة تتركز أساسا بالمدن العواصم.

III. تجارة خارجية ضعيفة و تمويل هام على المساعدات الخارجية:

1) عجز الموازين التجارية:

- تتسم تركيبة المبادلات التجارية حسب المواد بتصدير الخامات المنجمية و النباتية و الحيوانية أما الواردات فضرورة ملحة خاصة المواد الغذائية ما يعادل $\frac{3}{4}$.
- عجز الموازين التجارية و تكريسها التبعية.
- أما حسب الأطراف فتتعامل بلدان الساحل الإفريقي مع دول الاتحاد الأوروبي خاصة فرنسا لأهمية الرابط التاريخي (المستعمر) و كذلك مع دول إفريقية مجاورة في إطار تجارة التهريب مما يعمق عجز الموازين التجارية.

2) إفراط التمويل على المساعدات الخارجية:

- لانتشار الفقر و إستفحاله في دول الساحل الافريقي تدعمت برامج المساعدة العمومية من أجل التنمية و لئن تعددت أطرافها و اشكالها فإنها كرست التبعية المالية المفرطة لبلدان المقرضة و فشلت في تحقيق تحولات جذرية في الهياكل الاقتصادية و في تطوير الأرياف.

الخاتمة: حصيلة تنمية بشرية و اقتصادية متواضعة جدًا، و محدودة.

الدرس 16 ظروف التنمية

المدخل: تزامنت التنمية في دول الساحل الافريقي بمعوقات و عراقيل عديدة حالت دون تحقيقها.

I. ظروف بشرية معيقة للتنمية:

- تعيش بلدان الساحل الإفريقي انفجارا ديمغرافيا تتموضع بمقتضاه في الطور الانتقالي الأول.
- خلف ذلك الوضع عديد الانعكاسات كوفرة الرصيد البشري لكنه غير مؤهل و مكون و كذلك ارتفاع الاستثمارات الديمغرافية لاستفحال ظاهرة الفتوة السكانية و ضغط كبير على المجال الزراعي لتأمين الحاجيات الغذائية.
- السعي إلى استصلاح المزيد من الأراضي الغابية و الإخلال بالتوازن البيئي و تفاقم خطر التصحر.
- تغذية ادفاق النزوح الريفي نحو المدن العواصم حيث ظهرت الأحياء القصديرية الفقيرة أو الهجرة نحو الخارج في إطار الهجرة السرية.

II. سياسات تنموية وطنية و دور المنظمات الدولية:

- ارتكزت السياسات التنموية على تطوير الموارد البشرية بوضع برنامج للحدّ من النمو السكاني السريع و تحسين الأوضاع الصحية و المنظومة التعليمية لمكافحة الأمية.
- ارتكزت السياسات التنموية على تطوير الموارد من الأرض الزراعية من خلال السعي إلى إيجاد حلول للمسائل العقارية لكن ظل هذا التدخل محدودًا لكلفته العالية و لمعارضة القبائل و المجمعات القروية لهذا المشروع.
- نسقت بلدان الساحل الإفريقي مجهوداتها التنموية لكن اصطدم هذا العمل المشترك بصعوبات مادية و سياسية حتم تدخل المنظمات الدولية لكن النتائج مخيبة للآمال.

III. ضعوفات الموقع و محدودية الموارد الطبيعية:

- موقع طرفي بعيد عن المسالك التجارية العالمية ومحاطة بدول فقيرة لعبت فيها الصحراء الكبرى دور الحاجز الطبيعي صعب الخرق و العبور.
- تسود ظاهرة الجفاف أغلب بلدان الساحل الإفريقي فالمناطق القاحلة تمثل 70% من إجمالي مساحتها إضافة لتواتر كوارث طبيعية أخرى كالفياضات و الجراد.
- سيادة التربة الفقيرة مما يحد من المجال الزراعي و يحتم عمليات الإستصلاح و تعبئة الموارد المائية بالطرق التقليدية و العصرية.
- موارد منجمية و طاقية محدودة و لدت بالنسبة لعديد بلدان الساحل الإفريقي عجزا طاقيا

عولج باستهلاك طاقة تقليدية المكونة من الخشب و الفحم الخشبي بنسبة 80%.

- تعاني هذه البلدان من منظومة نقل و مواصلات ضعيفة جعلت من «العزلة» سمة مميزة لها داخليا و بينيا.

17. موارد مالية محدودة و ظروف إقليمية و دولية غير ملائمة:

- تتأتى الموارد المالية من تحويلات المهاجرين و من صادرات النفط و الخامات و منتوجات البحر و النشاط السياحي.
- ضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة 0.5% من المجموع العالمي لذلك تصنّف ضمن قائمة البلدان الأكثر خطرا بالنسبة الاستثمار الأجنبي المباشر.
- لجلب المستثمرين لجأت بعض بلدان الساحل الإفريقي إلى خوصصة القطاع العام كالمناجم لكن تسبب ذلك في التبعية الاقتصادية و المديونية.
- تواجه مشكل مديونية خطير جدت لخدمة الدين كل مواردها إلى درجة أن ما تدفعه هذه البلدان أكثر مما اقترضته و رغم إعلان قرار الغاء 40 مليار دولار من ديونها تظل المديونية مرتفعة و معيقة للتنمية.
- تعيش هذه البلدان ظروف داخلية صعبة تتمثل في دورية الأزمات السياسية و تحوّلها لحروب أهلية و انتفاضات قبلية أعاقت التنمية.
- الظرفية العالمية المتميزة بتدهور طرفي التبادل التجاري لفائدة الدول المتقدّمة على حساب النامية.

الخاتمة: تضلّ الظروف الداخلية و الخارجية غير ملائمة ومعيقة للتنمية في بلدان الساحل الإفريقي.